الأمم المتحدة
A/C.2/78/L.24/Rev.1
الجمعية العامة
Distr.: Limited
14 November 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 18 من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

أستراليا، إسرائيل، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جنوب السودان، سلوفاكيا، سورينام، غواتيمالا، الفلبين، فيجي، الكاميرون، كوت ديفوار، مدغشقر، منغوليا، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، هايتي، هنغاريا: مشروع قرار منقح

تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها 200/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتُمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإقرارها بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تعرب عن القلق إزاء تزايد الجوع على الصعيد العالمي، والذي عانى منه ما بين 691 مليون و 783 مليون شخص في عام 2022،

وإذ تسلّم بأن للتكنولوجيا الزراعية المستدامة والميسورة التكلفة والملائمة لسياقاتها المحددة آثارا مفيدة ودورا هاما في تنفيذ أهداف وغايات خطة عام 2030 بنجاح، وإذ تحيط علما مع التقدير في هذا الصدد بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة[1] *وتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي*، واستراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيات الجديدة،

وإذ تسلّم أيضا بأن قطاع الزراعة يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالمنظومة الغذائية بكاملها وبأن التكنولوجيات والابتكارات الزراعية والأخذ بالتكنولوجيات الرقمية في مجال الزراعة يمكن أن تكون من العوامل التمكينية المساعدة للجهود الرامية إلى جعل منظومات الأغذية الزراعية أكثر كفاءة وشمولا وإنصافا ومرونة واستدامة، وأن تولّد قيمة مضافة على كامل نطاق منظومة الأغذية الزراعية من خلال تحسين استدامة الإنتاج والحصاد والتخزين والنقل والتجارة والتجهيز والتحويل والبيع بالتجزئة وتقليص الفاقد والأغذية المهدورة وإعادة تدويرها، علاوةً على أوجه التفاعل بين هذه العمليات، وبأنه من الضروري تحديد وتحليل الفرص والمخاطر وعلاقات المفاضلة المرتبطة بالتكنولوجيات وكفالة أن تكون التكنولوجيات ذات الصلة متوافرة وفي المتناول وميسورة التكلفة بالنسبة إلى صغار المنتجين وأصحاب المزارع الأسرية وجميع الأطراف الفاعلة في منظومة الأغذية الزراعية،

وإذ تشير إلى إعلان روما عن التغذية، المعتمد في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية[2]، وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)[3]، وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030)[4]، وإذ تحيط علما بمؤتمر القمة المعني بالتغذية من أجل النمو الذي عُقد في طوكيو في عام 2021، وإذ تتطلع إلى مؤتمر القمة المقبل المعني بالتغذية من أجل النمو، الذي سيُعقد في باريس،

وإذ تشير أيضا إلى عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028)[5]، وإذ تشير إلى التقرير المتعلق بتنفيذه[6]، وإلى أن التكنولوجيا الزراعية المستدامة والأخذ بالتكنولوجيات الرقمية، وكذلك الابتكارات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، يستند جميعها إلى المعارف والقدرات وإلى أساس علمي للاستجابة لاحتياجات صغار المزارعين وأصحاب المزارع الأسرية والواقع الذي يعيشونه، ولا سيما النساء والشباب والشعوب الأصلية في المناطق الريفية، وإذ تسلط الضوء، في هذا الصدد، على أهمية أن تكون هناك تنمية قائمة على الابتكار ودعم لمباشرة الأعمال الحرة وللابتكار بصورة تحتضن الممارسات الجيدة التقليدية والابتكارات المستحدثة على السواء، وتؤمّن لأصحاب المزارع الأسرية إمكانية الحصول على الابتكارات والتكنولوجيات والموصولية بصورة مستدامة وميسورة التكلفة وملائمة لسياقاتها المحددة، وتسخّر إمكانات الابتكار لدى أصحاب المزارع الأسرية الشباب، وإذ ترحب بتكنولوجيات ونُهُج الزراعة المستدامة

(1) A/78/80-E/2023/64.

(2) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB136/8، المرفق الأول.

(3) انظر القرار 259/70.

(4) انظر القرار 284/73.

(5) انظر القرار 239/72.

(6) A/78/233.

الجديدة التي يمكن أن تزيد من الإنتاجية وسلامة الأغذية والقدرة على التحمل، فتسهم في انتقالهم من زراعة الكفاف إلى الإنتاج التجاري الابتكاري، وتساعدهم على تعزيز أمنهم الغذائي وتغذيتهم بصورة مستدامة، وتوليد فوائض قابلة للتسويق، وإضافة قيمة إلى منتجاتهم،

وإذ تحيط علما مع التقدير بالاجتماع المعني بتقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية +2 الذي عقده الأمين العام في الفترة من 24 إلى 26 تموز/يوليه 2023 واستضافته حكومة إيطاليا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما،

وإذ تؤكد الحاجة إلى تصميم منظومات أغذية زراعية مستدامة تحفظ قاعدة الموارد الطبيعية وتحسِّن توفير خدمات النظم الإيكولوجية، وتزيد الإنتاجية في الوقت نفسه، وتسهم في التصدي للتحديات المطروحة نتيجة عوامل عدة منها تغير المناخ ونضوب الموارد الطبيعية وندرتها والتوسع الحضري والعولمة، وإذ تعترف بأن التكنولوجيا الزراعية والابتكار والأخذ بالتكنولوجيات الرقمية هي أمور يمكنها أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وأن تساعد على بناء القدرة على التحمل،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى مواصلة تعزيز الروابط وأوجه التآزر بين التكنولوجيا الزراعية والممارسات الزراعية المستدامة، بما في ذلك نهج الإيكولوجيا الزراعية وغير ذلك من النهج المبتكرة، والكفاءة في استخدام الموارد، بما في ذلك الاستخدام المستدام للموارد الزراعية المحلية الموجودة بالفعل مع مراعاة تنوع الظروف، والاقتصاد الدائري، وإعادة التدوير، والاستفادة القصوى من المدخلات الخارجية، والتكامل، وتناوب المحاصيل وتنويعها، وعدم الحرث، ورصد صحة التربة، والزراعة الحراجية، والممارسات الزراعية التجديدية، ومن خلال الجمع بفعالية بين الاستخدام المأمون والتكنولوجيات المناسبة، بما في ذلك التكنولوجيات الأحيائية، والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية، من أجل تصميم نظم الزراعة المستدامة التي تعزز أوجه التفاعل بين النباتات والحيوانات والبشر والبيئة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، إلى جانب إعمال الحق في غذاء كاف، وزيادة الإنتاجية، وزيادة القدرة على التكيّف، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتحسين التغذية، وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية، وإيجاد منظومات أغذية زراعية أكثر استدامة وابتكارا،

وإذ تلاحظ مع القلق النتائج الواردة في التقرير التجميعي المحتوي على سادس التقارير التقييمية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،

وإذ تؤكد من جديد اتفاق باريس[7] ودخوله حيز النفاذ باكرا، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما، وأطرافَ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[8] التي لم تودِع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها على أن تقوم بذلك، حسب الاقتضاء، وفي أقرب وقت ممكن،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء النتائج التي توصل إليها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى مضاعفة الجهود من أجل الحيلولة دون فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والتربة وتعزيز الجهود الرامية إلى حفظ هذه الأصول واستخدامها على نحو مستدام،

---

(7) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(8) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ ترحب باعتماد إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي في 19 كانون الأول/ديسمبر 2022، في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي،

وإذ تشير إلى اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012 إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة[9]،

وإذ تحيط علما مع التقدير بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018–2028، في نيويورك في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023، وانعقاد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في نيويورك في 18 و 19 أيلول/سبتمبر 2023، وإذ تلاحظ الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عُقدت في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من 6 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، واعتماد مقرر الدورة بشأن العمل المشترك لشرم الشيخ بشأن تنفيذ العمل المناخي المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي، وإذ تتطلّع إلى الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف المقرر عقدها في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023،

وإذ تشير إلى خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017–2030[10]، وإذ تحيط علما بإعلان القادة المعتمد في غلاسكو بشأن الغابات واستخدام الأراضي، وإذ تسلِّم بأن الغابات والأشجار التي تنمو خارجها توفر خدمات نظم إيكولوجية أساسية، مثل الخشب والغذاء والوقود والعلف والمنتجات غير الخشبية والمأوى، فضلاً عن الإسهام في حفظ التربة والمياه والهواء النقي، وبأن الغابات والأشجار التي تنمو خارجها تسهم إسهاما كبيرا في التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه وفي حفظ التنوع البيولوجي، وتحول دون تدهور الأراضي والتصحر، وتحدّ من خطر حدوث الفيضانات والانهيارات الأرضية والانهيارات الثلجية والجفاف والعواصف الغبارية والعواصف الرملية وغيرها من الكوارث،

وإذ تحيط علما مع التقدير بالأنشطة التي يقوم بها مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا منذ بدء تشغيله، وإذ تشجع على مواصلة تقديم الدعم للمصرف،

وإذ تسلّم بالتطور السريع في العلوم والابتكار التكنولوجي والاتجاه إلى الأخذ بالتكنولوجيات الرقمية، وبأن وضع البيانات والمعلومات الضخمة وإتاحتها للاستخدام سيحدث تغيرات عميقة في البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية،

وإذ تؤكد أهمية التغير التكنولوجي السريع في ضمان الأمن الغذائي بحلول عام 2030، وإذ تشجع على اعتماد تكنولوجيا المعلومات الأكثر تطورا وملاءمة للنظم الزراعية، وإذ تدعو إلى تحسين التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى البحوث والتكنولوجيات والبنى التحتية وتعزيز الاستثمار فيها،

وإذ تسلم بالحاجة إلى حشد وتكثيف التمويل الموجه للعلم والتكنولوجيا والابتكار، وخصوصا في البلدان النامية، دعماً لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 2،

---

(9) A/CONF.216/5، المرفق.

(10) انظر القرار 285/71.

وإذ تسلم أيضا بأنه لا بد من اتباع نُهُج قائمة على النظم في الابتكار الزراعي من أجل ضمان أن تكون الابتكارات، بما في ذلك التكنولوجيات والنُّهُج الفعالة، قائمة على الأدلة ومتوائمة مع الأهداف المشتركة، وتعزيز التعاون، ومعالجة المشاكل ذات الصلة بالمزارعين وتقديم الحوافز إلى صغار المزارعين وأصحاب المزارع الأسرية وما يلزم من وسائل لتسريع اعتمادها من جانبهم، وبأنه من الضروري إتاحة التفاعلات وتدفقات المعارف بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة في نظام الابتكار الزراعي، بما في ذلك منظمات المزارعين ونظم البحوث الزراعية الوطنية والجهات المسؤولة عن تقديم خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية والحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني،

وإذ تشير إلى تقرير الأمين العام المعنون "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي" الذي عرض في 11 حزيران/يونيه 2020[(11)]،

وإذ تلاحظ إنشاء المجلس الاستشاري العلمي للأمين العام لإسداء المشورة المستقلة بشأن منجزات العلم والتكنولوجيا،

وإذ تؤكد ضرورة دعم وتعزيز نظم المعلومات والنظم الإحصائية من أجل جمع البيانات المصنّفة بصورة أفضل، بما في ذلك البيانات المصنّفة حسب نوع الجنس، وتجهيزها وضمان قابليتها للتشغيل البيني، مما سيؤدي دورا أساسيا في رصد التقدم المحرز في الأخذ بالتكنولوجيات الزراعية المستدامة وأثرها في تحسين الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، وإذ تلاحظ التوصيات السياساتية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تعزيز جمع واستخدام البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وما يتصل بذلك من أدوات تحليلية لتحسين عمليات صنع القرار دعما للإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري، المعتمدة في تشرين الأول/أكتوبر 2023،

وإذ تؤكد أن لإجراء البحوث القائمة على المشاركة، إلى جانب توفير خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية في المسائل الريفية بفعالية وعلى أساس تعددي ومدفوع بتلبية الطلب، أهمية بالغة لضمان تلبية التكنولوجيات الزراعية مطالب واحتياجات جميع المزارعين، بما يشمل المزارعات النساء وصغار المنتجين الزراعيين وأصحاب المزارع الأسرية، وخاصة في دعم منظومات الأغذية الزراعية الأكثر كفاءة وشمولا وإنصافا ومرونة واستدامة القادرة على إنتاج الطعام المغذي،

وإذ تشير إلى إعلان سِنداي وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث[(12)]، وإلى انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 18 و 19 أيار/مايو 2023،

وإذ تشير أيضا إلى وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في بوينس آيرس في آذار/مارس 2019[(13)]،

---

(11) A/74/821.

(12) القرار 283/69، المرفقان الأول والثاني.

(13) القرار 291/73، المرفق.

وإذ تشير كذلك إلى جميع الاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا[14]، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024[15]، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[16]، وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في الدوحة، وإذ تتطلّع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في كيغالي في حزيران/يونيه 2024، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أنتيغوا وبربودا في أيار/مايو 2024، وإذ تعيد تأكيد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[17]، وإذ تسلّم بالتحدي الكبير الماثل أمام تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان التي تمر بمرحلة النزاع وما بعد النزاع،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تسلّم بأن جائحة كوفيد-19 وتدابير التخفيف المتخذة تصديا لها قد كشفت في آن واحد عن أوجه قوة وأوجه ضعف في منظومات الأغذية الزراعية، وبأن أوجه الضعف تلك قد تسببت في تعطل سبل العيش وسلاسل الإمداد بالأغذية، وازدياد تقلّب أسعار الأغذية، وتقييد فرص الحصول على الغذاء، وأن التكنولوجيات الزراعية المستدامة يمكن أن تسهم، إلى جانب أشكال أخرى من الابتكارات، في جعل منظومات الأغذية الزراعية منظومات تتسم بالكفاءة والشمول والإنصاف والمرونة والاستدامة وتشجع على الأخذ بالنظم الغذائية الصحية وعلى تحسين التغذية،

وإذ تؤكد الدور الحاسم الأهمية والمتساوي للمرأة في القطاع الزراعي ومساهمتها في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر في الريف، وإذ تؤكد أن إحراز تقدم ملموس في مجال التنمية الزراعية وتطوير التكنولوجيا الزراعية يستلزم، في جملة أمور، سد الفجوة بين الجنسين، واستحداث مبادرات ملائمة تراعي الفوارق بين الجنسين في جميع المراحل في عمليات الابتكار الزراعي، بما في ذلك على صعيد السياسات، وكفالة تكافؤ فرص المرأة في الحصول على التكنولوجيات

(14) القرار 258/76، المرفق.

(15) القرار 137/69، المرفق الأول.

(16) القرار 15/69، المرفق.

(17) A/57/304، المرفق.

الزراعية وما يتصـــل بها من خدمات ومدخلات، وعلى جميع الموارد الإنتاجية اللازمة، بما في ذلك حيازة الأراضـي وإمكانية الانتفاع من الأراضـي ومصـائد الأسماك والغابات، فضـلا عن التعليم والتدريب الميسوري التكلفة والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية والرعاية الصـــحية والخدمات الصـــحية والخدمات المالية، وإمكانات الوصول بشكل كامل ومتساوٍ وذي مغزى إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية والمشاركة فيها،

وإذ تسلّم بأن الشباب يؤدون دورا هاما في دعم النمو الاقتصـادي المسـتدام، وأن كلا من التكنولوجيا الزراعية والابتكار والأخذ بالتكنولوجيات الرقمية يؤدي دورا أساسيا في تيسير اكتساب الشابات والشبان للمهارات الزراعية، وتحسين سبل عيش الشباب، وتوفير فرص عمل جيدة ولائقة، والإسهام في ضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها، وتعزيز التقدم المحرز نحو تحقيق إعمال أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تقر بدور وعمل المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوســاط الأكاديمية في مجال تعزيز التقدم في البلدان النامية والترويج للممارسات المستدامة للزراعة والإدارة، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الزراعية الملائمة والأخذ بالتكنولوجيات الرقمية وتدريب صغار المزارعين وأصحاب المزارع الأسرية، وبخاصة سكّان المناطق الريفية من النساء والمنتمين إلى الشعوب الأصلية، وبأن الشراكات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة يمكن أن تساهم في تمويل الأمن الغذائي والتغذية، فضـلا عن التنمية المستدامة عن طريق حشد موارد إضافية من خلال الدعوة وآليات التمويل المبتكرة، وتيسير تنسيق الاستخدام الهادف للموارد الموجودة، ومواءمتها على نحو أكثر فعالية مع الأولويات العامة العالمية والوطنية،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[18]؛

2 - ***تهيب*** بالدول الأعضـــاء إدراج التنمية الزراعية المســـتدامة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، وتقر بالأثر الإيجابي للتعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، كمكمّل للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، لا كبديل عنه، وتحث الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على إدراج عناصـــر التكنولوجيا والابتكار والبحث والإرشـــاد في مجال الزراعة في الجهود الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030[19]، مع التركيز على البحث والتطوير في مجال توفير تكنولوجيا صـــالحة على الدوام تتوافر فيها مقومات الاستدامة بأسعار معقولة ويسهل على صغار المزارعين وأصحاب المزارع الأسرية، وبخاصة المرأة الريفية والمزارعين الشباب والمزارعين المسنّين، استخدامها ويمكن نشرها بينهم؛

3 - ***تؤكد*** أهمية دعم الزراعة المسـتدامة، بما في ذلك نهج الإيكولوجيا الزراعية وغير ذلك من النُّهُج المبتكرة، والنهوض بالبحوث في مجال تحسين أصناف المحاصيل ونظم البذور وتنويعها ودعم إنشاء النظم الزراعية المستدامة والقادرة على التحمل، وممارسات الإدارة المستدامة واستخدام التكنولوجيات الجديدة والقائمة، مثل الزراعة الحافظة للموارد، والإدارة المتكاملة لخصـوبة التربة، والنظم الزراعية المتكاملة، والوقاية من أمراض الحيوانات ومكافحتها، والإدارة المتكاملة للآفات، والزراعة الدقيقة، والريّ، وتربية الماشـــية، والتكنولوجيات الأحيائية، لجعل الزراعة أكثر استدامة وأكثر إنتاجية وزيادة القيمة الغذائية للأطعمة، وبخاصة جعل المحاصـيل والحيوانات التي تربى في المزارع أكثر مقاومة للأمراض، بما في ذلك أشكال العدوى المقاوِمة

(18) A/78/228.

(19) القرار 1/70.

للعقاقير، في ضوء المعايير الدولية المعتمدة في هذا الصدد، وأكثر مقاومة للآفات والإجهاد البيئي، بما يشمل آثار تغير المناخ والجفاف وحوادث غزارة الأمطار، وفقا للأنظمة الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة؛

4 - ***تسلّم*** بأهمية دور الزراعة الأسرية وصغار المزارعين في تكييف وتطوير الابتكارات والتكنولوجيات المستدامة والميسورة التكلفة والملائمة لسياقها المحدد، مع المساعدة في الوقت ذاته على الحفاظ على المنتجات التقليدية والترويج لها، وفي المساهمة في الأمن الغذائي العالمي، والقضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة، وكذلك في إيجاد فرص عمل، وفي إنهاء سوء التغذية المزمن لدى الأطفال، وتهيب في هذا الصدد بالدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وغير ذلك من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، إلى تكييف التكنولوجيات الزراعية مع احتياجات أصحاب المزارع الأسرية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وجعلها مقترنةً بإمكانية الحصول على القروض من أجل استدامة الإنتاج والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية الريفية، إلى جانب تدريب وتعليم أكثر المزارعين قدرة على الاستفادة منها؛

5 - ***تقر أيضا*** بأن تعزيز الروابط بين الحضر والريف يمكن أن يحسِّن الأمن الغذائي والتغذية سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، وتؤكد في هذا الصدد الحاجة إلى التخطيط المتكامل للأراضي الزراعية الحضرية والريفية، وخطوط النقل المحسَّنة بين الحضر والريف، وتكنولوجيا تجهيز وتغليف الأغذية، وتطوير سلسلة أجهزة التبريد للحد من الفاقد من الأغذية، وإلى الروابط التجارية الفعَّالة عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل الذي سيسهم في ارتباط صغار المزارعين والصيادين بسلاسل القيمة والأسواق المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية؛

6 - ***تطلب*** إلى منظمات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تشجيع تبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء ودعمها وتيسيرها، بوسائل منها التوصيات والمنافع الأخرى المتاحة للعموم المتعلقة بسبل تعزيز الزراعة المستدامة وزيادة الإنتاجية والقدرة على التكيف في المجال الزراعي واستخدام مجموعة واسعة من التكنولوجيات الزراعية الداعمة لمنظومات الأغذية الزراعية الأكثر كفاءة وشمولا ومرونة واستدامة، وبناء الخصوبة الطويلة الأجل، والنظم الإيكولوجية الزراعية الصحية والقادرة على التكيّف، وسبل العيش المأمونة، وذات التأثير الإيجابي على كامل سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة، ومن ضمنها تكنولوجيا تخزين المحاصيل بعد حصادها وتجهيزها ومناولتها ونقلها، بما في ذلك في الظروف البيئية الصعبة؛

7 - ***تؤكد*** أهمية المؤشرات التي يمكن استخدامها لصياغة سياسات موجَّهة صوب أهداف بعينها في سبيل تطوير واعتماد التكنولوجيا الزراعية والوصول إليها واستخدامها، ولقياس أثرها على أهداف التنمية المستدامة، وتشجع الدول الأعضاء، في هذا الصدد، على أن تواصل، بالتعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، الإسهام في عمل اللجنة الإحصائية الجاري المتعلق بإطار المؤشرات العالمية؛

8 - ***تلاحظ*** أن هناك حاجة إلى تحليل الآثار التي يحتمل أن تنشأ عن التكنولوجيات الزراعية قبل تنفيذها، لضمان أن تكون منظومات الأغذية الزراعية أكثر شمولا وإنصافا وكفاءة ومرونة واستدامة وأن تكون قادرة على إنتاج الطعام المغذي، وأن تعزيز أوجه التآزر بين الإدارات الحكومية ومؤسسات البحوث والمنظمات الوطنية والدولية والتحالفات والائتلافات يمكن أن يعجل بتطوير واعتماد التكنولوجيات؛

9 - ***تلاحظ أيضا*** أن تطوير التكنولوجيات الجديدة والاستفادة منها ينبغي أن يكونا مقترنين بالحفاظ على المعارف التقليدية وتعزيزها، عند الاقتضاء، لاستقطاب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

وتمكين الشباب من أن يكونوا محركا دافعا لمنظومات الأغذية الزراعية الأكثر كفاءة وشمولا وإنصافا ومرونة واستدامة، وأن هناك حاجة إلى القيام باستثمارات لتحسين الدراية الرقمية الشاملة للجميع وبناء الكفاءات الرقمية لدى شباب المناطق الريفية، وأنه ينبغي تعزيز أطر سياساتية وحوافز وتدابير تنظيمية وصكوك اقتصادية وقانونية تكون مرتبطة بالواقع وفعّالة لضمان الإنصاف والشمول في تطوير التكنولوجيات وإتاحة الاستفادة منها؛

10 - ***تؤكد*** الحاجة الملحة إلى تحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهته والتقليل من قابلية التضرر منه، وتحث الدول الأعضاء على مواصلة الاشتراك في عمليات تخطيط التكيّف وتنفيذ إجراءات التخفيف؛

11 - ***تؤكد أيضا*** ضرورة الحد بقدر كبير من الفاقد من الأغذية قبل الحصاد وبعد الحصاد وغير ذلك من الفاقد من الأغذية والهدر عبر جميع حلقات سلسلة الإمدادات الغذائية، بوسائل منها تحسين تخطيط الإنتاج، والنهوض بممارسات الإنتاج والتجهيز المتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد، وتحسين تكنولوجيات التجهيز والحفظ والتعبئة، وتحسين إدارة النقل والشؤون اللوجستية، وإذكاء الوعي لدى الأسر المعيشية والأعمال التجارية بسبل تلافي الفاقد من الأغذية ومنع هدر الأغذية، من أجل مساعدة جميع العناصر الفاعلة في سلسلة الإمداد على جني فوائد أكبر والإسهام في حماية البيئة؛

12 - ***تسلّم*** بأن منظومات الأغذية الزراعية ذات الكفاءة في استخدام الطاقة تمثل عنصرا أساسيا من عناصر الانتقال إلى الأغذية والزراعة المستدامة؛

13 - ***تؤكد*** أهمية الاستخدام المستدام للموارد المائية وإدارتها بصورة مستدامة لزيادة الإنتاجية الزراعية والإسهام فيها، وتدعو الجهات صاحبة المصلحة إلى تشجيع الإدارة المتكاملة لموارد المياه في مجال الزراعة وتكييف النظم الزراعية لتحسين كفاءتها في استعمال المياه وإنتاجية المياه عموما، وقدرتها على التعامل مع الإجهاد المائي بسبل منها وضع وتنفيذ استراتيجيات تكيف المياه والزراعة وخطط عمل تستند إلى نهج شامل إزاء توافر ومدى تنوع جميع مصادر المياه على المدى الطويل، والحد من مخاطر شح المياه من خلال خيارات الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وتصميم وتنفيذ ممارسات الإدارة الزراعية وإدارة المناظر الطبيعية التي تزيد من قدرة النظم الزراعية على التكيف مع الإجهاد المائي وتقلل من التلوث، وجعل نظم الزراعة البعلية خيارا أكثر موثوقية، والاستثمار في تهيئة بيئة مؤاتية وحشد المجموعة الكاملة من الأدوات المتاحة لها، وتدعو إلى بذل مزيد من الجهود لتطوير وتعزيز مرافق الري وتكنولوجيا توفير استهلاك المياه، التي يمكن أن تسهم أيضا في تحسين القدرة على الصمود في مواجهة الآثار الضارة الحالية والمتوقعة لتغير المناخ؛

14 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وغير ذلك من أصحاب المصلحة إلى تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك الابتكار المشترك، عن طريق نظم الابتكار الزراعي المتسقة والمتكاملة من خلال البحوث القائمة على المشاركة، وتوفير الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية في المسائل الريفية على أساس مدفوع بتلبية الطلب، وزيادة الاستثمار المسؤول والشامل للجميع من القطاعين العام والخاص، وبناء القدرات البشرية، وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة، وتهيئة بيئة اقتصادية ومؤسسية مؤاتية، وتعزيز تدفق المعارف، وبخاصة فيما بين العلماء والمزارعين، مع مراعاة النظم المعرفية المحلية والتقليدية، بالاقتران مع المصادر الجديدة للمعارف؛

15 - ***تدعو*** منظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى النظر في السبل الكفيلة بإتاحة البيانات والمعلومات المتعلقة بمنظومات الأغذية الزراعية، بشروط متفق عليها، بما في ذلك معلومات الأرصاد الجوية والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والصور المرسلة من السواتل ونظم الإنذار المبكر وغيرها من التكنولوجيات القائمة على البيانات، التي يمكن أن تساعد في بناء قدرة صغار المزارعين وأصحاب المزارع الأُسرية على التحمّل وفي تحسين غلة المحاصيل ودعم سبل كسب الرزق في الريف؛

16 - ***تسلّم*** بأن التنبؤ بالأحوال الجوية والخدمات والمنتجات المناخية تمكّن المزارعين من تخطيط الأنشطة الزراعية بشكل أفضل، وتحسين الإنتاج إلى أقصى حد، وإدارة المخاطر المتصلة بالمناخ ووضع التكيف مع تغير المناخ في الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم، ولذلك تشجع الحكومات ووكالات الأرصاد الجوية على تحسين جمع بيانات ومعلومات الأرصاد الجوية الزراعية والأحوال المناخية الزراعية ونشرها وتحليلها؛

17 - ***تسلّم أيضا*** بأن التكنولوجيات المتقدمة، مثل البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة والسجلات الموزّعة والاستشعار عن بعد والتحليل الجغرافي المكاني، تنطوي على إمكانيات لزيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وكفاءة استخدام المدخلات وضمان إجراء الاتصالات في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات المستنيرة، مع إقرارها في الوقت نفسه بضرورة دراسة هذا الأمر بعناية لتعظيم الفوائد وتقليل الجوانب السلبية إلى أدنى حد ممكن؛

18 - ***تسلّم كذلك*** بأن الميكنة الزراعية المستدامة يمكن أن تنطوي على عيوب، ولكنها يمكن أيضا أن تساعد على معالجة نقص اليد العاملة، وتخفيف مشقات العمل، وزيادة الدخل، وتعزيز الإنتاجية وتحسين توقيت الأنشطة الزراعية، وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق واجتذاب استثمارات ومواهب جديدة إلى الزراعة، مما يهيئ آفاقا أفضل للنمو المستدام والتمكين من اتخاذ تدابير الدعم بشكل أفضل للتخفيف من حدة المخاطر المرتبطة بالمناخ والطقس، وتعترف بأن الميكنة والأخذ بالتكنولوجيات الرقمية يمكن أن يولدا أيضا فرص عمل جديدة بأجور أعلى في سلاسل القيمة الزراعية، مما يجعل المناطق الريفية أكثر جاذبية للشباب ويشجعهم على البقاء فيها؛

19 - ***تسلّم*** بالدور الهام الذي تقوم به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك الأخذ بالتكنولوجيات الرقمية والزراعة الإلكترونية، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي تحسين الإنتاجية الزراعية والممارسات الزراعية وسبل كسب العيش لصغار المزارعين، وتعزيز الأسواق والمؤسسات الزراعية، وتحسين الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية في المسائل الريفية، وتمكين جماعات المزارعين، ومواصلة إطلاع المزارعين وأصحاب الأعمال الحرة في المناطق الريفية على الابتكارات الزراعية، والأحوال الجوية، وتوافر المدخلات، والخدمات المالية وأسعار السوق، وربطهم بالمشترين، وتؤكد الحاجة إلى ضمان حصول النساء والشباب والشعوب الأصلية على فرص متكافئة للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسبل الأخذ بالتكنولوجيات الرقمية والزراعة الإلكترونية، ولا سيما في المناطق الريفية، والحاجة إلى سد الفجوات الرقمية داخل البلدان وفيما بينها، وكذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين، وذلك بغية التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

20 - ***تؤكد*** الدور الفعال للتكنولوجيا الزراعية والبحوث والابتكارات الزراعية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وتبادل المعلومات والممارسات في تعزيز التنمية المستدامة وفي تحقيق أهداف التنمية

المستدامة، وتهيب، بالتالي، بالدول الأعضاء دعم البحث والتطوير في مجال الزراعة المستدامة، وتشجع الهيئات الدولية المعنية على القيام بذلك، وتشدد على أن نتائج البحوث ينبغي أن تتلاءم مع احتياجات المستعملين النهائيين وأن تكون في متناولهم، بما يشمل الحكومات، ومديري خدمات إمدادات المياه، ومشاريع القطاع الخاص الواسعة النطاق، وصغار المزارعين وأصحاب المزارع الأسرية، وتدعو في هذا الصدد إلى مواصلة تقديم الدعم لنظام البحوث الزراعية الدولية، بما في ذلك مراكز البحوث التابعة لاتحاد المراكز الدولية للبحوث الزراعية، والمنظمات والمبادرات الدولية المعنية الأخرى؛

21 - ***تسلّم*** بأنه يمكن تسخير التكنولوجيات الأحيائية الزراعية وتوسيع نطاقها لتعزيز إنتاجية منظومات الأغذية الزراعية، وتلاحظ مع القلق أن نظم البحوث الزراعية الوطنية في البلدان النامية تواجه حواجز من قبيل كون استخدامها للتكنولوجيات الأحيائية المتقدمة محكوما بالقيود المفروضة على إمكانات الوصول ومحدودية التمويل والأطر التنظيمية، وتكرر في هذا الصدد تأكيد الحاجة إلى التعجيل بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية بشروط متفق عليها على نحو متبادل؛

22 - ***تلاحظ*** أنه، وفقا لتقديرات البنك الدولي، هناك حاجة إلى استثمارات لا تقل عن 300 بليون من دولارات الولايات المتحدة سنويا لتعزيز المنظومات الغذائية المستدامة، وأن العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل، تصارع أزمات متعددة، بما في ذلك الكوارث الطقسية المتطرفة، والضائقات على صعيد الماليات العامة، وتصاعد أسعار الفائدة، مما يجعل من الصعب تمويل الاستجابات لحالات الطوارئ والاستثمار في الوقت نفسه في المنظومات الغذائية المستدامة، وتهيب في هذا الصدد بالدول الأعضاء إلى تعزيز الجهود المتضافرة للقيام بتعبئة مشتركة لرأس المال العام والخاص، لإيجاد منظومات غذائية محققة لمستويات أداء عالية؛

23 - ***تحث*** الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على تعزيز الجهود المبذولة لتحسين تطوير التكنولوجيات الزراعية المستدامة ونقلها إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، ونشرها فيها بشروط متفق عليها، وبخاصة على الصعيدين الثنائي والإقليمي، وتشجع الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز القدرات وتشجيع استخدام الخبرات المحلية في البلدان النامية، ولا سيما قدرات صغار المزارعين وأصحاب المزارع الأسرية، وبخاصة النساء والشباب في المناطق الريفية، من أجل تعزيز الإنتاجية الزراعية والجودة التغذوية للمنتجات الزراعية، وتشجيع الممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية قبل الحصاد وبعد الحصاد، وتعزيز الأمن الغذائي والبرامج والسياسات ذات الصلة بالتغذية التي تراعي الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال الصغار والشباب، مع تركيز خاص على ضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها، وتعزيز التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

24 - ***تسلّم*** بأن جهود التعافي من جائحة كوفيد-19 تتيح فرصة لتعزيز الاستدامة ولزيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود في وجه آثار الجائحة والأزمات المستقبلية، بوسائل منها استخدام التكنولوجيا والابتكار بكافة الأشكال، بما في ذلك الخدمات الرقمية التي يمكن أن تزيد من إمكانية حصول صغار المنتجين وأصحاب المزارع الأسرية، بما في ذلك في المناطق الريفية، على خدمات مالية تكون مراعية للمنظور الجنساني لمعالجة القيود المفروضة على التنقل وإغلاق المصارف، وخدمات الإرشاد الزراعي، والخدمات المتعلقة بالطقس والمناخ، والمنصات الإلكترونية التي من شأنها أن تمكن المنتجين من البيع مباشرة للمستهلكين، بما يؤدي إلى زيادة الأرباح، وتحسين كفاءة سلسلة التوريد، والحد من الهدر، وتحسين الشمول المالي، مع الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في دعم الزراعة المستدامة، مما يمكن أن

يساعد في تحسين جودة الحصاد ودقته بشكل عام، وتهيب بجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة مواصلة وضع السياسات والقيام بالاستثمارات وإقامة الشراكات التي تساعد على تحقيق ما للتكنولوجيات من قدرة على تحويل النظم الزراعية والغذائية، مع معالجة الفجوات الرقمية الدائمة، بما فيها الفجوة الرقمية بين الجنسين، من أجل إعادة البناء بشكل أفضل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

25 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة تعميمَ مراعاة الاعتبارات الجنسانية في السياسات والمشاريع الزراعية والتركيز على سد الفجوة بين الجنسين، بوسائل عدة منها تشجيع الاستثمارات المتسمة بالتوازن بين الجنسين، والابتكار في وسائل الإنتاج الزراعي وتوزيع المنتجات الزراعية على نطاق صغير، وسلسلة قيمة مراعية لمنظور الجنسين مع الدعم بسياسات متكاملة ومتعددة القطاعات، من أجل تحسين القدرات الإنتاجية للمرأة ومصادر دخلها، وتعزيز قدرتها على الصمود، وتحقيق تكافؤ فرص حصولها على جميع أشكال التمويل والأسواق والشبكات، والتكنولوجيات الموفرة للعمل، والمعلومات والخبرات في مجال التكنولوجيا الزراعية، والمعدات، والوصول إلى محافل صنع القرار وما يتصل بذلك من موارد زراعية لضمان مراعاة البرامج والسياسات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذوي للاحتياجات المحددة للنساء وللعوائق التي تقف في سبيل حصول المرأة على المدخلات والموارد الزراعية؛

26 - ***تشجع*** الحكومات على وضع وتنفيذ مشاريع وبرامج للتنمية الزراعية تركز على الشباب، بوسائل عدة منها توفير التدريب والتعليم وخدمات الشمول المالي، بما فيها خدمات الائتمانات البالغة الصغر، وبناء القدرات، في مجالات منها الابتكار، بشراكة مع القطاع الخاص، من أجل حفز اهتمام الشباب بالزراعة المستدامة ومشاركتهم فيها؛

27 - ***لا يزال يساورها القلق*** لكون الابتكارات والتكنولوجيات الزراعية كثيرا ما تتجاوز المزارعين المسنّين، وبخاصة المزارعات المسنّات، لأن العديد منهم لا يملك الموارد المالية أو المهارات اللازمة لاعتماد ممارسات جديدة، وتشدِّد في هذا الصدد على الحاجة إلى تعزيز قدرة المزارعين المسنّين عن طريق مواصلة إتاحة فرص حصولهم على الخدمات المالية وفي مجال البنى التحتية وتدريبهم على التقنيات والتكنولوجيات الزراعية المحسَّنة؛

28 - ***تقر*** بأن الابتكارات التكنولوجية يمكن أن تدعمها الابتكارات المالية والدعم المالي، مثل استراتيجيات الحد من المخاطر وخيارات التمويل المختلط، وبأن آليات التمويل المختلط هي نماذج مؤسسية جديدة تربط بين التمويل العام والخاص ورأس المال الطويل الأجل وبين الاستثمارات السهمية وتعزز الخطط التي توزع الاستثمارات بشكل أكثر فعالية على المشاريع الصغيرة وصغار المنتجين؛

29 - ***تشجع*** الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والخاصة على إقامة شراكات لدعم الخدمات المالية وخدمات السوق، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات والهياكل الأساسية والإرشاد والخدمات الاستشارية في المسائل الريفية، وتدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى بذل المزيد من الجهود لإشراك صغار المزارعين وأصحاب المزارع الأسرية، وبخاصة النساء والشباب في المناطق الريفية، في التخطيط واتخاذ القرارات بشأن إتاحة استفادتهم من التكنولوجيات والممارسات الزراعية المستدامة المناسبة بأسعار معقولة، وتعزيز الروابط بين المبادرات المجتمعية والمؤسسات المالية، بسبل منها تعزيز أدوات التمويل التي تشجع الاستدامة الزراعية؛

30 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدِّم إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين، في حدود الموارد المتاحة، تقريرا ذا منحى عملي يدرس الاتجاهات التكنولوجية وأوجه التطور الهامة المشـــهودة حاليا في التكنولوجيات الزراعية، ويعرض أمثلة إيضاحية عن استخدام التكنولوجيات على نطاق ضخم بشكل يُفضي إلى التحوّل، ويشمل توصياتٍ لمساعدة الدول الأعضاء على تسريع وتيرة جهودها الرامية إلى تنفيذ الأهداف والغايات ذات الصـــلة الواردة في خطة عام 2030، وتقرر أن تدرج البند المعنون "التنمية المســـتدامة" في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين.